دوانز.. يا وزارة النفط؟!

رغدان الإمارة - بابل

يحتضن بلدنا إحدى عجائب الدنيا السبع.. ولنا كل الاعتزاز بهذه العجيبة "جنائن بابل المعلقة".

وبعد أن أقفلت قائمة العجائب على الرقم ٧، نجد أن الكثير من الدول تبذل جهودا حثيثة لتشييد برج شاهق أو ناطحة سحاب او ما الى ذلك من انجازات باهرة تضعها في مصاف الدول المحتضنة للنوادر النفيسة.. أما في العراق فإن اغلب الأشياء رخيصة ولا تكلف الا النزر اليسير من المال او من المجهود لتضيف الى بلاد الرافدين عجائب اخرى الواحدة تلو الأخرى.

فحياة المواطن البريء رخيصة جدا ومعاناته ارخص، اما البيئة والبنى التحتية ومنشآت الطاقة والصناعة و.. و.. و.. فإن تدميرها واحالتها الى ركام هامد لا يكلف "ذوي الضمائر الحية!" سوى حفنة صغيرة من الأوراق الأميركية الخضراء اللون.

اصبح المواطن لا يهتم لهذه المفردات اليومية ولا يعيرها اهتماما كبيرا بقدر اهتمامه هو بملامسات حياته اليومية جدا ومن اهمها مسألة وقود السيارات "البنزين"، فكما نعلم ان للبنزين مجالات كثيرة يستخدم فيها وأهمها السيارات الصغيرة والمولدات المنزلية التي قلما نجد منزلا عراقيا يخلو منها.

الى الآن يبدو الكلام وكأنه سرد روتيني لواقع متعب ومتهالك لا يجد من يرفع من شأنه او يرتقي به نحو الأفضل، ولكن الشيء الغريب هو أن بعض دوائر الدولة بدأت تتعامل مع المواطن وفق مبدأ "تبيع الشعير بسعر الحنطة"، طبعا مع احترامي الفائق للشعير والذي يشكل مادة غذائية اساسية للكثير من الكائنات الحية، فوزارة النفط اصبحت تعمل وفق هذا المبدأ حيث اصبحت تبيع البنزين المنتج محليا بسعر ٣٥٠ دينار للتر الواحد وهو السعر المخصص للبنزين المحسن "المستورد"، وتصر الدوائر التابعة لهذه الوزارة ومحطات تعبئة الوقود على ان هذا البنزين هو مستورد.

ولما كنا نحن المواطنين نفتقر الى مقاييس السيطرة النوعية لمعرفة مدى جودة هذا الوقود او لتصنيفه "محسن ام عادي" فإنه وكما يقال "لو خليت قلبت" وفر علينا ذوي الخبرة هذا الجهد واكتشفوا طريقة سهلة لمعرفة نوعية الوقود الذي عبأناه من المحطات وهي نظرية "الدوانز".

فالدوانز ورغم انه نقمة على المحرك وقد يؤدي الى الحاق ضرر فادح باسطوانات المركبة ويرمي بصاحبها المسكين الى وديان الأحياء الصناعية ليفرغ ما بحوزته من نقود على "تجفيت المحرك" فإن هذا "الدوانز" موثوق جدا ويغنينا عن مقاييس السيطرة النوعية ونستطيع بواسطته تمييز نوعية وقودنا "محسنا كان أم عاديا".

وبإمكان أي مسؤول نفطي أن يملأ خزان سيارته الحكومية "وأشدد على كلمة حكومية دون شخصية؟!" من اي محطة تعبئة عامة وينقد لعامل المحطة "ألوف الدنانير"، وبمجرد أن يخرج من المحطة، وما أن يحاول الضغط على دواسة الوقود، ما هي إلا لحظات ويسمع صياح المحرك وأنين المكابس "البستم"، وهذا الصوت الغريب يسمى "الدوانز" الذي لا أعرف هل هو مصطلح محلي أم كلمة أجنبية!.

وإذا أصر صاحبنا المسؤول على موقفه ولم يرفع رجله عن الدواسة فإننا سوف نجده واقفا على بعد عدة كيلومترات من المحطة ويتصل هاتفيا بأقرب مفرزة تصليح حكومية "لتجفيت محرك سيارة الدولة".

فالرجاء.. كل الرجاء.. من وزارة النفط الموقرة أن تصحح الخلل الحاصل في أسعار الوقود وتقديم تقييم دقيق عن كل نوعية مع سعرها الخاص بها، فقد اختلط علينا الحابل بالنابل، فالمواطن العراقي المسكين تكفيه مشاكله التي يعانيها يوميا ولا نعتقد أنه بحاجة الى مطبات أخرى تعيق سيره نحو قضاء يومه وتوفير لقمة عيش كريمة لأطفاله الصغار.. دفع الله عنا وعنكم شر الدوانز.

عذرا.. لا أستطيع

شرارة يوسف - بغداد

بالكاد كنت قد انتهيت من تناول الطعام ظهرا عندما رن هاتفي، تناولته لأجيب على المتصل فإذا بها صديقتي "أم ..." تسألني بعد تبادل التحيات في ما بيننا عما إذا كنت وأفراد عائلتي بخير بعد الانفجار الذي حدث في اليوم السابق في منطقتنا. لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يحدث بها مثل هذا الانفجار في المنطقة، بعد ان طمأنتها على سلامتنا جميعا بادلتها نفس السؤال، فأجابتني بأنهم جميعا بخير، الا ان جارتين لها "لي معرفة شخصية بهما" أصيبتا بجروح بسيطة، وان شخصين يسكنان نفس الدار قد استشهدا ايضا جراء الانفجار نفسه.

بدا لي ومن خلال نبرة صوتها ان الغضب والخوف يتملكانها وهي تخبرني بصوتها المرتعد انها لم تعد تتحمل هذا الوضع وانه آن الأوان لترحل عن الوطن الذي لم يعد هناك من أمل في أن تستقر الأوضاع فيه، لتعود بعدها وتسألني اذا ما كنت لا أزال مصرّة على البقاء في هذا البلد، ذلك السؤال الذي لطالما طُرح عليّ ولا يزال يُطرح. فوجدتُ نفسي أجيب على سؤالها بتلك الإجابة التي لا تزال كلماتها تخرج من فمي وكأن لا سلطان لي عليها، والتي مفادها: "بدون مكابرة او استعراض، انني لا أنوي الرحيل عن وطني" بغض النظر عن صراع الأفكار الذي يتلاطم كالأمواج في ذهني، شأني شأن أي انسان يعيش ظروفا مماثلة لظروفي في بلدي.

فمن جهة انا أدرك تماما الخطر الذي يحيط بنا جميعا وانه من حقنا أن نحيا فيه حياة آمنة مستقرة هادئة، ومن جهة الأخرى تلك الدهشة التي تملؤني حسرة وأسفا على من يمتلك مثل هذه الجرأة لمغادرة وطنه وهو ينزف جريحا، تاركا إياه فريسة سهلة بين أنياب وحوش ضارية لا تعرف الرحمة.

سؤال واحد أطرحه عليكم يا أخوتي في الوطن: هل يستطيع أن ينام قرير العين مرتاح البال من أستطاع أن يدير ظهره لوطنه الجريح وشعبه المنكوب بحثا عن الأمان والاستقرار والراحة؟. الجواب متروك لكم.

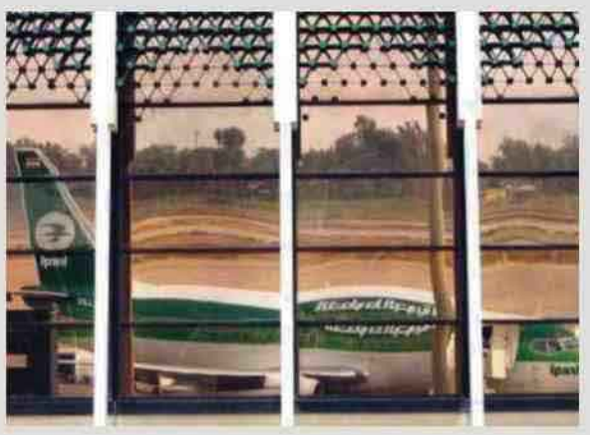

وأخيرا لا يسعني الا ان أقول لكم، عذرا.. فأنا لا أستطيع الرحيل بعيدا عن كل هذه المأسات، لا لشيء.. سوى لأنها تسكن أعماقي وتشاطرني كياني، فلا جدوى من التفكير في التخلي عنها.. علني أستطيع يوما أن اشفي جرحا من جراح بلدي المذبوح هذا، أو المشاركة في بناءه من جديد، فالوطن لا يستحق منا غير هذا كله.

أبحث عن نفسك في نفسك وليس في ذكرى الأسلاف

عصام خبو بوزوة - تلكيف

لطالما ردد أساتذتنا الأفاضل في مختلف المراحل الدراسية بعض الأبيات الشعرية التي لها وقع كبير في نفوس الطلبة من حيث تشجيعهم على النجاح والاستمرار وعدم التفاخر بالماضي وأمجاده لأن كل يوم قادم هو بمثابة ساحة مفتوحة لمن يرغب في أثبات جدارته وتحدي كافة الصعوبات التي تعرقل مسيرته نحو المستقبل والتي يجب أن تكون بخطى واثقة.

وفي هذا السياق كثيرا ما سمعناهم وهم يرددون أبيات شعرية مثل "ليس الفتى من قال كان أبي بل ها أنا ذا"، وكذلك "لا تقل أصلي وفصلي أصل الفتى ما قد حصل"، وغيرها الكثير من الأبيات والكلمات التشجيعية التي تحث على المستقبل بدل البحث في صفحات الماضي وتعليقها على جدران المخيلة البشرية بانتظار تكرار ما قد حدث وكأن الإنسان ليس هو نفسه القادر على الخروج من جميع التحديات حتى باختلاف الأزمنة والمكان. لماذا نصر دائما على المشي خلف خيوط الماضي وكأننا أسراب من العميان . ألم يكن الأسلاف بشرا أيضا مثلنا يعتنقون مبادئ ويجتهدون في الآراء. هم بالفعل سهلوا علينا الكثير من الأمور وقدموا لنا الكثير من الحلول الجاهزة ولكن الحياة مستمرة والعالم متطور وبوثبات سريعة وهذا يتطلب من كل إنسان أن يكون له قاعدة يرتكز عليها في تفسير الظواهر وتبرير الأمور. وأحيانا قد يتطلب الأمر أن يكون كل فرد عالما ورجل دين وعلمانيا في ذات الوقت ليجتهد هو أيضا في أرائه بما يتناسب وحالة التطور في المجتمع فمن غير المعقول أن نتشبث بما قيل وفسر وحلل وصيغ كقوانين قبل ألف سنة لأننا أبناء اليوم وسنعيش للغد وليس لنطبق ما جاء في الأمس بحذافيره.

الماضي مهم جدا في بعض تجاربه ليس للإقتداء به فحسب بل لتكوين خزين هائل من المعلومات التي تساعد الإنسان على تجاوز شتى الصعوبات وتفادي تكرار الوقوع في نفس الأخطاء التاريخية ولكن اعتماده كأساس خيالي لا يمكن تقليده أو تكراره يجرد الإنسان من الثقة بالنفس ويحول القدرات البشرية التي تمثل مصدر الإبداع الإنساني إلى مجرد أطلال أو طاقة هامدة لا يفكر صاحبها بمجرد تحريكها لأنه يعتبر الحاضر غير مؤات بشخوصه ولا مناسبا بمناخه ليصنع بعض المعجزات كتلك التي أجاد فيها أسلافه.

يجب أن لا ننظر إلى الماضي في كل خطوة نتحرك فيها بل إلى المستقبل ونحاول في كل لحظة قدر الإمكان اكتساب كل ما هو جديد وكل ما يمكننا من التكيف مع واقعنا المتسارع في متغيراته. يجب أن نسمح لعبقريتنا بأن تقود كل شيء وتفسر كل تعليم وتكتشف المضامين تحت أية عناوين كانت فلا يوجد شيء يستحق البقاء ولا قوة قادرة على تحدي الحداثة دون أن تتغير وتتلون بألوان المجتمعات البشرية ومراحل تطورها فإذا فتحنا الكتب المقدسة فسنجدها زاخرة وملينة بما يمكن أن يفسر ويتماشى مع الزمن حتى تاريخ انقضاء البشرية. أما إذا فتحنا سجل البشرية وتاريخها فلا نجد معجزة أو أنجازا أقدم عليه الأسلاف ولا يستطيع أحفادهم اليوم تكراره إذا توفرت الإرادة اللازمة لذلك ولكن أبسط ما نحتاج إليه في ذلك هو شخصنا نفسه وذاتنا وقدراتنا وحنكتنا ومكرنا ودهاؤنا وكل شيء أخر توفر في أسلافنا ونعتقد خطأ بأنه أنقرض فينا. حان الوقت لنبحث عنه في دواخلنا ونكتشفه داخل أعماقنا بدل أن نبكي على أوراق قديمة أو على ذكرى أسلافنا التي ستزول معنا إذا لم نثبت للبشرية بأننا نستحق أن نذكر وتخلد أعمالنا كما نذكر نحن اليوم من سبقنا.

العراق: دولة للتوظيف والحماية الاجتماعية!

سعد حسين - بغداد

في اعقاب انتهاء حرب الخليج الثالثة في نيسان ٢٠٠٣ واجه النظام الجديد مشكلة تفاقم البطالة التي قدرها البعض بنحو ٥٠% من مجموع الأيدي العاملة في العراق يضاف اليها شريحة اجتماعية كبيرة تفتقر الى مورد العيش الدائم وغالبية أبنائها عانوا من الفقر المدقع ومن نتائج الحروب والحصار الاقتصادي الذي دام ثلاث عشرة سنة والوسيلة الرئيسة لمعيشتهم كانت محتويات البطاقة التموينية وهي على حد رأي الخبراء لا تكفي لسد حاجة المواطن من الغذاء.

تركة ثقيلة توجب على النظام الجديد ولأسباب انسانية تحمل نتائجها والبحث عن الحلول الممكنة، سيما وأن قرارات صدرت من قبل الحاكم المدني بول بريمر بعد نيسان ٢٠٠٣ ساهمت في زيادة عدد العاطلين في العراق والتي تمثلت بحل الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية والعديد من المؤسسات الاخرى التي شملت بما أطلق عليه "الكيانات المنحلة" يضاف اليها قرار إجتثاث البعث، ويقدر عدد العاملين في هاتين الشريحتين بما يزيد عن نصف مليون عراقي وإذا أضيف الى هذا الرقم عدد أفراد عوائلهم، فأن الرقم قد يصل الى ٢,٥ مليون نسمة أي حوالي ٩,٥% من مجموع السكان حرموا من مصادر عيشهم.

كان من بين النتائج الوخيمة لاستفحال البطالة وانتشارها في العراق خاصة في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق زيادة نسب الجرائم والسرقات والاختطاف والسطو المسلح والإنفلات الأمني الذي امتص عددا كبيرا من العاطلين الذين تم تجنيدهم للقيام بالأعمال الارهابية والتخريبية.. ولأجل معالجة هذه الظاهرة الاجتماعية التي أصبحت الشغل الرئيس للحكومات المتعاقبة واحتلت مكانا مهما في عملية المصالحة الوطنية، اتخذت الحكومة الحالية والسابقة جملة من التدابير لضمان توفير مصادر عيش للفئات الضعيفة في المجتمع واولئك الذين شملوا بالقرارات التي صدرت بعد نيسان ٢٠٠٣ من خلال إما إعادتهم الى وظائفهم أو إحالتهم على التقاعد.. وفيما يلي أهم الفئات الاجتماعية المشمولة بقرارات الحكومة:

١. منتسبوا الكيانات المنحلة من أفراد الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية السابقة وغيرها من المؤسسات التي يقدر عددها بسبعة عشر كيانا كانت تستخدم حوالي نصف مليون مواطن.

٢. المفصولون السياسيون في عهد النظام السابق.

٣. منتسبو الميليشيات المسلحة التي برزت بعد سقوط النظام والتي تقرر دمجها في القوات المسلحة أو إحالة منتسبيها الى التقاعد.

٤. المشمولون بقرار اجتثاث البعث من غير الذين ارتكبوا جرائم ضد الشعب.

٥. المشمولون بنظام الرعاية الاجتماعية من الفقراء المعدمين.

٦. عوائل الشهداء والأسرى والمفقودين في العهد السابق وعوائل شهداء العمليات الارهابية.

٧. تعيين مئات الآلاف من الخريجين والقوى العاملة في دوائر الدولة وافراد القوات المسلحة حيث جرى امتصاص نسبة كبيرة من الشباب العاطلين.

٨. منتسبوا المشاريع والمنشآت الصناعية والاقتصادية التي جرى تدميرها أو تخريبها خلال الحرب الأخيرة حيث ما يزال منتسبوها يتقاضون رواتب من الدولة دون تقديم عمل بالمقابل.

٩. المساعدات المادية المقدمة الى عوائل المهجرين الذين يقدر عددهم بنحو "٤٠" ألف عائلة.

لو أجريت عملية احصائية لأعداد الموظفين والمتقاعدين والمشمولين بنظام الحماية الاجتماعية لتبين لنا أن الجزء الأكبر من واردات العراق توزع على شكل رواتب ومنح الى شريحة كبيرة من السكان تعمل في القطاعات غير المنتجة وهذا بطبيعة الحال يشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني ويعيق التنمية القومية وإعادة الإعمار في عموم العراق.

أن استيعاب وإعالة الدولة العراقية لهذا الكم الهائل من الموظفين أو المتقاعدين وغيرهم يعني أنها ستكون غير قادرة على الايفاء بالتزاماتها الاخرى وخاصة ما يتعلق بتعمير العراق وإعادة بناء منشآته الحيوية وتحسين الخدمات العامة وبالتالي فأن مصير الأجيال القادمة سيكون مجهولا بعد اخراج آخر برميل نفط من ارض العراق. المشكلة الراهنة لا تعني أن توزع النسبة العظمى من واردات الدولة على شكل رواتب ومساعدات ومنح اجتماعية أو باستيراد المواد الاستهلاكية ورفع المستوى المعاشي وأنما ينبغي التخطيط وإحداث الموازنة بين الحاضر والمستقبل.

أن أعداد الموظفين والمتقاعدين والمشمولين بالمنح الاجتماعية يتقاضون اليوم رواتب تفوق بكثير عن رواتب العاملين في الدولة في العهد السابق وهذا يعني أن واردات النفط أنفقت إما بزيادة رواتب منتسبي القطاع العام أو في زيادة أعدادهم، في حين أن دولا نفطية اخرى انتهزت فرصة زيادة أسعار النفط من "٢٥" دولار للبرميل الواحد الى "٧٠" دولار لانفاقها في مشاريع صناعية وزراعية وخدمية وبنى تحتية.

ومع كل هذا الإنفاق، فأن أبوابا للإنفاق جديدة لم تكن بالحسبان استنزفت واردات العراق واحتياطيه من العملة الصعبة وامتصت الزيادة الكبيرة التي طرأت على أسعار النفط العراقي المصدر وهذه الأبواب كثيرة ولكن أكثرها خطورة على الإقتصاد العراقي هي:

- استيراد المشتقات النفطية التي يقدر ثمنها السنوي بـ "٦" مليار دولار".

- الإنفاق على الحمايات الخاصة التي قدر أحد المسؤولين عدد افرادها بأكثر من مئة ألف يتقاضون رواتب مليونية.

- الفساد الإداري الذي تفشى في عموم أجهزة الدولة ويمنع من إعمار العراق بما يحقق له الفائدة الاقتصادية.

- تبذير موارد الدولة الحالية في مشاريع لا تقع في سلم الأولويات.

- فتح وتوسيع منافذ إنفاق جديدة لهدر أموال الدولة يأتي في مقدمتها زيادة عدد البعثات والسفارات العراقية في الخارج وعدد منتسبيها في بلدان لا تربطنا معها روابط تجارية واقتصادية. كذلك فتح باب الايفاد للمشاركة في الأنشطة الدولية على اختلاف أنواعها وبعدد غير طبيعي لكل وفد رسمي في وقت يمكن لسفاراتنا تغطيتها، ومع ذلك فأن أية دولة نامية أو كمثل حالة العراق المدمر ليس بإمكانها المشاركة في كل جهد دولي حفاظا على مواردها ولانفاقها في قطاعات اقتصادية تعود على البلاد بالنفع العام.

أيلول الإرهاب في العراق.. ما يزال مستمرا منذ ثلاث سنوات

عصام حازم - بغداد

في ١١ ايلول ٢٠٠١ فوجيء العالم بأكبر عملية إرهابية استهدفت مركز التجارة العالمي ذهب ضحيتها حوالي ثلاثة آلاف من المدنيين وأحدثت أضرارا بالغة في المنطقة بعد انهيار برجي المركز. هذه الحادثة بغض النظر عن الجهات التي خططت لها ونفذتها، دفعت بالادارة الاميركية الى اعتماد ستراتيجية بعيدة المدى لمحاربة الإرهاب في أية بقعة في العالم ورصد الكونغرس لها ميزانية ضخمة مفتوحة وليس لها سقف زمني، كان من بين أهدافها احتلال افغانستان وما يزال تنفيذ الستراتيجية مستمرا.

وصنفت عملية ١١ ايلول بأنها أقوى ضربة إرهابية من حيث عدد الضحايا وحجم الخسائر التي نجم عنها وهذا ما لا يختلف عليه اثنان، ولكن ١١ ايلول حدثت في نيويورك وواشنطن واستغرقت ساعة وربع الساعة بعد تفجير او سقوط الطائرة الرابعة في ضواحي نيويورك عندها عاشت المدينة وسكان الولايات المتحدة بأمان وسلام وعادت الحياة الطبيعية اليها.

في العراق، البلد المحطم الذي شهد الويلات والكوارث على مدى ثلاثة عقود واستنزفت موارده ودمرت معالمه واقتصاده، المسألة لا تختلف من ناحية كون الحالتين هما ضحية الإرهاب ولكن الاختلاف يتضح من حيث المدة الزمنية الطويلة في مواجهة الإرهاب وحجم الضحايا والتدمير، فالعمليات الإرهابية ما تزال مستمرة على مدى ثلاث سنوات وليس لها أهداف محددة بل لها اشكال متنوعة تبدأ في استهداف المدنيين الأبرياء والاختطاف والاغتصاب وسرقة البنوك الى إثارة الفتنة الطائفية وقصف دور العبادة والمراقد والمزارات الى تدمير اقتصاديات العراق وبناه التحتية.

ان ما يجري في العراق من اعمال إرهابية، انما هو في حقيقة الحال حرب واسعة يخوضها العراق وشعبه ضد الإرهاب العالمي المتنامي على أرض الرافدين وينبغي العلم بأن المقاومة ليس لها علاقة بالارهاب، فالمقاومة في كل التجارب العالمية لم تكن تنجح لولا الدعم الشعبي لها ولذا فهي لا تستهدف المدنيين الأبرياء في حين ان للإرهاب أجندة تختلف، أبرزها هو قتل اكبر عدد من المدنيين الأبرياء واثارة الرعب والفزع لدى السكان.

نعم لقد نجح الارهاب في العراق من قتل واصابة حوالي ثلاثمئة الف عراقي والحاق الخسائر الفادحة في اقتصاديات العراق بسبب الدعم الخارجي والإسناد الداخلي من مجموعات تخلت عن هويتها ووطنيتها او سبق لها ان تخرجت من السجون العراقية لقاء أعمالها الاجرامية، ولكن الارهاب ومع كل وسائله الإجرامية لم يتمكن من تحقيق أي من أهدافه السياسية رغم حجم الضحايا الكبير.

كان يفترض بشعوب العالم الالتفاف نحو الشعب العراقي وتقديم كل أوجه الدعم السياسي والمادي له في مواجهته المستمرة لفلول الإرهاب على غرار التأييد والمساندة التي حصلت عليها الإدارة الأميركية بعد ١١ ايلول سيما وان سعة وعدد العمليات الارهابية في العراق تطال المدنيين وكل مظاهر التقدم والحياة المدنية.

لا يمكن للمجتمع الدولي ولأسباب انسانية أن يقف مكتوف الأيدي تجاه ما يجري في العراق وان اول من يعنيهم الامر هم دول الجوار التي من خلالهم ينفذ الإرهابيون الى داخل العراق ومن خلال حدودهم تهرب الاموال والأسلحة.. فكما هو معلوم ان الحكومة العراقية في ظل ظروفها الصعبة التي يعيشها العراق غير قادرة لوحدها على القضاء على الإرهاب كليا ما لم تحصل على الدعم والتعاون من قبل القوى السياسية والمواطنين من جهة ومن دول الجوار من جهة اخرى.

فأيلول العراق مستمر والإرهاب ما يزال يثير الفزع والهلع في العراق ويسقط في كل يوم عدد من الضحايا الأبرياء وتفقد البلاد جزءا من مواردها وتتعرقل مسيرة الاعمار والتقدم.